

# ترشيد آلية تصميم وتنفيذ برنامج البطاقة التمويلية الذي أقر في مجلس النواب اللبناني

## الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان

- صنفت الأزمة الاقتصادية والمالية في لبنان من ضمن أشد عشر أزمات على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر.
- أدت الأزمة الراهنة إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20.3% في عام 2020، وارتفاع نسبة الفقر إلى أكثر من 50% من السكان وارتفاع معدلات البطالة.
- بلغ متوسط معدل التضخم 84.9% عام 2020، وفقدت العملة اللبنانية 90% من قيمتها بحلول حزيران / يونيو 2021.

## الحل المقترح من قبل الحكومة اللبنانية: برنامج البطاقة التمويلية

- استجابةً للأزمة الاقتصادية والمالية غير المسبوقة، أقرّ مجلس النواب اللبناني مشروع قانون البطاقة التمويلية وفتح اعتماد لها في مصرف لبنان في 30 حزيران / يونيو 2021 بهدف الحد من الفقر ومساعدة المواطنين على تلبية احتياجاتهم الأساسية.
- تم تقدير تكلفة البرنامج التحويلات النقدية بحوالي 556 مليون دولار أمريكي، لمدة سنة واحدة مع تأمين حوالي 360 مليون دولار أمريكي من مصادر داخلية (البنك المركزي-مصرف لبنان) ويمكن استبدالها بمصادر تمويل خارجية عند توفرها، وفقاً للقانون.
- يتفاوت مبلغ التحويل النقدي بين 93 و 126 دولاراً أمريكياً شهرياً لمدة سنة واحدة بحسب حجم الأسرة، ويهدف البرنامج إلى استهداف 500000 أسرة.
- لا تزال المناقشات حول المعايير التي يجب اعتمادها لإختيار المستفيدين ومصادر تمويل البرنامج جارية، مما يثير مخاوف.
- يجب تصميم المراسيم التنفيذية التي ستصدر عن اللجنة الوزارية بدقة عالية، لضمان تقديم المساعدة للأشخاص الذين يستحقونها وضمان أن قيمة المساعدة مناسبة وكافية.
- الهدف من هذا موجز الأدلة هو تقديم الدعم للجنة الوزارية في عملية تصميم وتنفيذ برنامج البطاقة التمويلية في لبنان.

# عواقب التصميم الخاطئ للبطاقة التمويلية

- الاستهداف الخاطئ للمستفيدين يمكن أن يخلق توتر في المجتمع ويؤدي إلى تفاقم التوتر السياسي والاقتصادي القائم والصراعات على الموارد الشحيحة أساساً.
- نظراً إلى الوضع اللبناني، يمكن أن يؤدي توزيع هذه التحويلات نقداً، خصوصاً إذا كان المبلغ مدفوعاً بالليرة اللبنانية، إلى تضخم وارتفاع في أسعار المواد الغذائية المحلية، ما قد يقلل من النفقات، ويجعل من الصعب على الأسر تلبية احتياجاتها الاستهلاكية.
- عدم انتظام التحويل (مثل التأخير في الدفع) قد يؤثر سلباً على فعالية البطاقة التمويلية، ويعيق تحقيق هدف التخفيف من حدة الفقر.
- يمكن أن يؤدي سوء المراقبة والإشراف على البرنامج إلى تفشي الفساد والاستغلال.
- القدرات والمهارات المحدودة في المؤسسات الحكومية لمراقبة وإدارة البرنامج يمكن أن تؤدي إلى تأخير في معالجة الطلبات ودفع التحويلات.



## استراتيجيات التصميم والتنفيذ الناجح

- عند تصميم المراسيم التنفيذية لهذا القانون، يجب أن تأخذ اللجنة الوزارية بعين الاعتبار العناصر والمتطلبات التالية:
1. ضمان القدرات والمهارات الفنية في المؤسسات الحكومية للتخطيط والتنفيذ والمراقبة لبرامج التحويلات النقدية
  2. تخصيص ميزانية لإدارة البرنامج
  3. ضمان وجود سوق استهلاكي نشيط مع توافر السلع والخدمات الأساسية (مثل الغذاء والأدوية والخدمات الصحية) وضمان فعالية البنية التحتية المالية (مثل النظام المصرفي)
  4. مراقبة التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية لتجنب انخفاض القيمة الحقيقية للبطاقة التمويلية
  5. تنفيذ تدابير لتجنب سوء الإدارة المالية والاستغلال والفساد مثل العقوبات الجنائية
  6. تشجيع المجتمع المدني على القيام بعمله الرقابي حيث يمكنه العمل على مناصرة المستفيدين لمكافحة الفساد
  7. ضمان المساءلة والشفافية من خلال تطوير آليات واضحة لتقديم الشكاوى وأساليب استهداف المستفيدين ومعالجة أي عملية احتيال أو فساد بشفافية
  8. ضمان أمن الموظفين والمستفيدين من خلال آليات آمنة لتحويل المساعدات
  9. النظر في تقديم إمدادات الغذائية عند عندما يكون المبلغ النقدي غير كافٍ أو عند ارتفاع الأسعار
  10. ضمان التحويلات المنتظمة وفي الوقت المناسب
  11. تحديد مبلغ الدفع بناءً على:
    - معدلات التضخم
    - تقلبات الأسعار
    - حجم الأسرة
    - "سلة السلع الأساسية" بأسعار السوق المحلية
    - الفجوة بين ما يستطيع المستفيدون دفعه وتكلفة "سلة السلع الأساسية"
    - تكلفة التحويل النقدي
  12. سعر السلع الأساسية غير الغذائية، في حال كانت برامج التحويلات النقدية تهدف إلى تغطية مجموعة من الاحتياجات الأساسية بالإضافة إلى الغذاء
  13. تأمين التمويل الكافي من خلال دمج التمويل الحكومي (أي الضرائب) ودعم المانحين، وتحسين الجباية الضريبية والنظر في الإيرادات الإضافية، على سبيل المثال قرض ضرائب إضافية على التبغ والكحول والمنتجات الغذائية التي تحتوي على كمية عالية من السكر



XIV. استخدام طرق دقيقة لتحديد واستهداف المستفيدين من خلال:

- استخدام مجموعة من الأساليب بما في ذلك الاستهداف الذاتي، والاستهداف الفئوي (مثل ذوي الإحتياجات الخاصة، والأفراد المصابين بأمراض مزمنة والأيتام، وحجم الأسرة، والعائلات التي يعيها الأطفال، وكبار السن، والأسر التي تعيها نساء، والفقير المدقع، وعدم وجود أموال أو أصول) والاستهداف الجغرافي
- تحديث لوائح الرعاية الاجتماعية القائمة والتدقيق بها
- تطوير أنظمة التحقق بما في ذلك طلب وثائق من المستفيدين وإشراك قادة المجتمع المحليين في عملية التدقيق
- وضع خطة تواصل مع المواطنين للتوعية حول آليات الاستهداف ومعايير الاختيار

XV. تحديد الجهات المنفذة، التي يجب أن تتمتع بالمؤهلات المناسبة لتكون مسؤولة عن التنسيق مع مقدمي الخدمات، وإنشاء ومراقبة عملية التحويل النقدي، منذ اختيار المستفيدين ودراسة الطلبات، حتى تسليم النفقات النقدية أو غيرها، وضمان الشفافية في تحديد المستفيدين ونفقات البرنامج ونتائجه

XVI. وضع خطة للرصد والتقييم تشمل:

- مراقبة عملية التحويل النقدي بدءًا من دراسة الطلب وحتى تقييم نفقات البرنامج
- مراقبة أسعار السوق والتضخم بشكل منتظم
- إشراك المجتمع
- مراقبة رضا المستفيدين
- مراقبة الوضع الأمني
- مراجعة الحالات بشكل دوري للتأكد من أحقية المستفيدين
- مراقبة ما إذا كان المستفيدون قادرين على تلبية احتياجاتهم عند انتهاء برنامج التحويلات النقدية

XVII. وضع خطة انتقالية: يمكن للحكومة اللبنانية / الوكالة المنفذة استخلاص العبر والدروس من البطاقة التمويلية لتطوير خطة انتقال من البطاقة التمويلية إلى برامج حماية اجتماعية وطنية مستدامة أو غيرها من برامج التنمية الطويلة الأمد

## Authors

Lama Bou-Karroum, Sahar Nassour, Rayane Nasreddine, Clara Abou Samra, Fadi El-Jardali\*

## Acknowledgement

The authors would like to thank the merit reviewers for the document review.

## Citation

Bou-Karroum L, Nassour S, Nasreddine R, Abou Samra C, El-Jardali F. K2P Evidence Brief: Informing the design and implementation of the newly approved Cash Transfer Program by the Parliament of Lebanon (Key Messages), Knowledge to Policy (K2P) Center, Beirut, Lebanon, July 14, 2021

\*senior author